إقتصاد

ترتيب العمالة الأجنبيّة بين وزارة العمل والأمن العام حيدر: مسار يحفظ العدالة ويصون مستقبل العمل

تبدأ الحكاية من الحاجة الملحة الى اعادة ترتيب سوق العمل اللبناني، بعدما اثقلت الازمات المتلاحقة كاهل البلاد، ودفعت الاف اللبنانيين الى الهجرة، وتركت فراغا واسعا ملأته العمالة غير الشرعية من دون ضوابط واضحة او معايير عادلة. في هذا السياق المليء بالتحديات، برز ملف تنظيم العمالة الاجنبية كأحد اكثر المسارات ضرورة والحاحا، لما يحمله من تأثير مباشر على الاقتصاد وعلى مستقبل العمل في لبنان

لم يكن الاجتماع الذي عقد بين وزير العمل محمد حيدر والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير محطة عابرة، بل خطوة محورية في مسار طويل من المتابعات والاجتماعات التي سعت الى بناء رؤية اصلاحية متكاملة تعيد التوازن الى سوق العمل. كيف يمكن تنظيم واقع متشابك، حيث تداخلت الاقامات الموقتة مع طلبات العمل، وتحول المسار الاداري الى دائرة لا تنتهي من الاجراءات؟ هنا بدأت معالم رؤية جديدة تتشكل، رؤية تسهل الاجراءات على العمال الذين دخلوا البلاد بطريقة شرعية ثم وجدوا انفسهم فجأة في خانة المخالفين، وفي الوقت نفسه تفرض على المؤسسات واجبات واضحة تحول دون استغلال الفوضى لتحقيق مكاسب سريعة على حساب العامل اللبناني. مع اتساع رقعة المخالفات، لم تعد المعالجة محصورة بالإجراءات التقليدية، بل اتجهت نحو خطة شاملة تتضمن تحديث انظمة التفتيش، ادخال التكنولوجيا الى عمليات الرقابة، وترسيخ مبدأ الشفافية في كل خطوة. مع هذا الجهد، عاد التركيز مجددا الى جوهر القضية: حماية اليد العاملة اللبنانية وضمان حصولها على فرص عادلة، في مواجهة سوق اصبح يميل بقوة نحو العمالة الاقل كلفة والاقل التزاما بالرسوم والقوانين. فالتنظيم المقترح لا يستهدف العامل الاجنبي بقدر ما يستهدف الفوضى التي تحيط به، ويعيد الاعتبار الى مبدأ العدالة في سوق العمل، بحيث تفتح الابواب امام اللبناني لاستعادة موقعه الطبيعي، ويمنح العامل الاجنبي حقه

وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

"قريبا الرقمنة مدخل لضبط التفتيش وتعزيز الشفافية"

في اطار قانوني واضح. بهذه الرؤية، يتحول ملف العمالة الاجنبية من عبء مزمن الى ورشة اصلاحية حقيقية، تساهم فيها مؤسسات الدولة بتكامل نادر، وتضع البلاد على طريق سوق عمل اكثر عدلا، واكثر قدرة على حماية الانسان، سواء كان لبنانيا يسعى الى فرصة تحفظ كرامته، او اجنبيا يطمح الى حياة كريمة ضمن القانون.

"الامن العام" التقت وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

■ كيف تصف العلاقة بين وزارة العمل والمديرية العامة للامن العام، خصوصا في ما يتعلق بتنظيم دخول العمالة الاجنبية واقامتهم في لبنان؟

□ اتوجه بالشكر الى المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير على كل التعاون والتنسيق القائم بين الامن العام ووزارة العمل. الاجتماع الذي عقد بيننا جاء نتيجة متابعات عدة كانت تعقد بشكل دوري لتنظيم ملف العمالة الاجنبية في لبنان. الهدف الاساس من هذا التنسيق هو تسهيل الاجراءات للعمال الاجانب الذين اصبحت اوضاعهم مخالفة، بعدما كانوا في الاصل حائزين اقامة شرعية، لكنهم فقدوا شرعيتهم اما بسبب العمل غير النظامي او انتهاء اوراقهم. من غير المقبول ان نستمر في اصدار اقامات موقتة تليها معاملات عمل ثم اقامة سنوية، لذلك ارتأينا وضع آلية واضحة تعالج هذا الخلل. اتفق على ان تكون البداية من وزارة العمل، ثم تستكمل الاجراءات لدى الامن العام. تم تشكيل لجنة مشتركة تابعت الملف، وخلصت الى القرارات والمذكرات التي صدرت خلال الاسبوعين الماضيين من وزارة العمل والامن العام، والتي توضح بشكل دقيق الخطوات المطلوبة من اي عامل اجنبي مقيم في لبنان.

■ من هي الفئات المشمولة بهذه القرارات؟

□ كل العمال الاجانب من اي جنسية كانوا، ممن يقيمون بطريقة شرعية واصبحت صفتهم لاحقا غير شرعية، سواء بسبب العمل المخالف او الاقامة المخالفة، علما ان قرارات التسوية تشمل الجميع.

■ هل سيتم فرض اي رسوم او شروط اضافية لتسوية اوضاعهم؟

□ بحسب القانون، مَن يرغب في تسوية وضعه يدفع فقط الرسوم عن السنوات التي لم يسددها، وفق السعر المعتمد في كل سنة. فان كان الرسم عام 2020 هو 150 الف ليرة، يسدد 150 الفا مع غراماتها. اذا كان الرسم عام 2023 هو مليون ليرة، يدفع مليونا. واذا اصبحت اليوم الرسوم 6 ملايين ليرة، تسدد كما هي، من دون اي زيادات اضافية.

■ في ظل الهجرة الكبيرة لليد العاملة اللبنانية، كيف ستعالجون نقص العمالة، وهل الحل يكون عبر العمالة الاجنبية؟

□ هذا احد اهداف الاجتماع مع سعادة اللواء حسن شقير. فتنظيم العمالة ◄

مقال

"بيروت 1" معلّق بين الثقة المفقودة والنهضة الموؤدة

خرج من بيروت التي اعتادت ان تقف على حدود الازمات، مؤتمر "بيروت 1" كإشارة اولى الى رغبة رسمية في اعادة وصل ما انقطع بينها وبين العالم الاقتصادي. كان المشهد اشبه بمحاولة لإظهار ان المدينة المنهكة لا تزال قادرة على استقبال الوفود، وصياغة العناوين الكبرى، وفتح الباب امام مشاريع واستثمارات تحتاجها البلاد اكثر من أي وقت مضى. لكن خلف هذه الاضواء، ظل السؤال الحقيقي يتردد في كواليس المؤتمر وبين الخبراء والزوار: هل تكفي رسائل الترحيب وحدها لإقناع رأس المال بالعودة الى بلد لا تزال فيه عناصر المخاطرة اعلى من قدرة السوق على الاحتمال؟

النتيجة التي خرج بها معظم المتابعين كانت واضحة رغم كل محاولات التجميل: لا استثمارات جدية قبل استعادة الثقة، والثقة لا تستعاد ببيانات ولا صيغ ديبلوماسية، بل بإجراءات ملموسة تبدأ من الامن ولا تنتهي عند المصارف. لذلك بدا البيان الختامي، رغم ما حمل من عبارات ايجابية، وكأنه يسلط الضوء على ما ينقص لبنان اكثر مما يعلن عن انجازات. فالوفود المشاركة، لا سيما تلك الاتية من دول الخليج واوروبا، ركزت على شروط لا يمكن تجاوزها: استقرار الحدود، تطبيق القرار 1701، وضمان مناخ امني قابل للاستمرار. فالسوق لا يدخل مناطق التذبذب، ورأس المال لا يغامر في فضاء لا يملك فيه قواعد واضحة للاشتغال، ولا ضمانات تمنع الانفجارات الامنية بين حين وآخر.

في موازاة ذلك، لم يخف شبح الازمة المصرفية الذي يبقى العائق الاكبر امام اي تحرك اقتصادي واسع. فالمستثمر الذي يريد ضخ اموال جديدة يسأل اولا عن مصير الاموال القديمة، وعن قدرة النظام المالي على حماية رؤوس الاموال، وعن مستقبل الودائع التي تحولت خلال السنوات الماضية الى جرح مفتوح في كل بيت. لذلك، لم يستطع المؤتمر تخطي حقيقة ان القطاع المصرفي لا يزال في حاجة الى اعادة تكوين ثقة كاملة مع المودعين قبل ان يشكل جسرا مع المستثمرين. الاصلاحات المطروحة على الطاولة - من الهيكلة الى اعادة رسملة المصارف، ومن تنظيم العلاقة مع مصرف لبنان الى وضع خارطة واضحة لاعادة الودائع - بدت حتى الآن اقرب الى نوايا عامة منها الى خطط تنفيذية ذات مهل وادوات.

المشاركون الذين حاولوا تقديم صورة متفائلة عن "لبنان الجديد"، ادركوا سريعا ان الجمهور الدولي ليس ساذجا، وان العالم يتعامل اليوم مع لبنان بالميزان لا بالعاطفة. فكل اعلان يحتاج الى دليل، وكل وعد يحتاج الى جدول زمني، وكل اصلاح يحتاج الى آلية متابعة. لذلك يمكن القول ان المؤتمر فتح الباب امام مرحلة جديدة من التعاطي الدولي، لكنه في الوقت نفسه كشف حجم الفجوة بين طموحات الحكومة وما ينتظره المستثمرون. فالأمل موجود، لكن الشروط لم تكتمل، والوعود لا تكفي وحدها لطمأنة السوق.

بدا لافتا ان الاطراف الدولية ركزت على ضرورة تعزيز الدولة ومؤسساتها، وعلى انهاء سياسة المساكنة بين القرارات الرسمية والوقائع الميدانية. اذ لا يمكن لأي دولة ان تروج لمشاريع استثمارية بينما حدودها الجنوبية في حالة قلق دائم، ومرافئها تحتاج الى تحديث، وقطاعها العام يعاني من اختلالات مالية وادارية عميقة. فهذه النقطة بالتحديد كانت محور معظم النقاشات التي جرت خلف الابواب المغلقة، بين وفود المؤسسات المالية وممثلي الوزارات اللبنانية.

اذا كان المؤتمر قد نجح في شيء، فهو انه وضع امام لبنان مرآة صادقة: لا اموال بلا امن، لا امن بلا سيادة واضحة، لا اقتصاد بلا نظام مالي موثوق به، ولا ثقة بلا ودائع تعود الى اصحابها. بهذا المعنى، بدت النتيجة الحقيقية للمؤتمر اشبه برسالة تحذير أكثر منها بشرى. فالعالم مستعد لمساعدة لبنان، لكنه ينتظر من الدولة ان تساعد نفسها اولا. كذلك عليها أن تثبت بالوقائع، لا بالبيانات، ان البلاد تسير نحو مرحلة جديدة من الاستقرار والشفافية.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ الاجنبية واجبارها على ان تكون شرعية سيعيد تنظيم سوق العمل، ويمنح العامل اللبناني فرصة حقيقية لإيجاد عمل داخل بلده. بعد انتهاء مهلة السماح، اي مؤسسة توظف عمالا غير شرعيين ستفرض عليها غرامات كبيرة، وقد يصل الامر الى تدابير ادارية او حتى ستحال الى القضاء. لن نقبل بعد اليوم بأن تحل العمالة المخالفة مكان العامل اللبناني لأنها ارخص او لأنها تعمل ساعات اطول. اضافة الى ذلك، ستطبق نسب الكوتا الخاصة بكل قطاع: احيانا عامل اجنبي في مقابل عامل لبناني، واحيانا ثلاثة لبنانيين في مقابل عامل اجنبي، وذلك وفق طبيعة القطاع. هذه النسب ستطبق بحرفيتها.

■ يقول اصحاب المؤسسات ان الكلفة هي ما يدفعهم الى تفضيل العامل الاجنبي، فكيف ستتعاملون مع فارق الاجور؟

□ هذا كلام صحيح. يلجأون الى العامل الاجنبي لأنه غير شرعي، فلا يدفعون له رسوما ولا يسجل في الضمان الاجتماعي. لكن بعد تنظيم العمالة، سيجبر صاحب العمل على تسجيل العامل الاجنبي ودفع رسومه السنوية ورسوم الضمان (حتى لو كان العامل لا يستفيد منه). كما يجب احترام ساعات العمل والعطلة الاسبوعية والاجازة السنوية. عندئذ لن يبقى العامل الاجنبي اقل كلفة بكثير، وسيصبح الفارق ضئيلا. لكن المهم ان يدرك اصحاب المؤسسات ان الاستثمار في العامل اللبناني هو ضمان الاستمرارية، لأنه يبقى في المؤسسة ويراكم الخبرة، بينما العامل الاجنبي يعمل فترة محدودة ليجمع الرأسمال ثم يغادر. بالتالي، الاستثمار فيه قد ينتهي بخسارة.

■ كيف ستساهم الخطة المطروحة في تنظيم سوق العمل للعمالة الاجنبية في لبنان؟

□ نأمل في ان تصل نسبة النجاح الى 100%، لكن الحد الادنى المقبول لنا هو 80%. من اجل نجاحها نحتاج الى التفتيش والمراقبة، لكن عدد المفتشين لدينا قليل. لذلك رفعنا مرسوما للحكومة، وهو حاليا في مجلس الخدمة المدنية، لتعيين 35 مفتشا جديدا و15 موظفا اداريا لتحسين انتاجية الوزارة. اذا احتجنا الى دعم اضافي، ستساعدنا بعض القوى الامنية، منها الامن العام وقوى الامن الداخلي.

■ في ورشة نظمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل، تحدثت عن دور التحول الرقمي في تطوير الكفاءات البشرية، كيف ستوظفون الرقمنة لتحسين خدمات الوزارة وما الفائدة المتوقعة للمفتشين والموظفين؟

□ نعم، نحن على وشك إطلاق تطبيق الكتروني عالمي المستوى يستخدم على اجهزة لوحية. يقوم المفتش بإدخال المعلومات المطلوبة فقط، ويصدر النظام تلقائيا التقرير النهائي بنسخة للوزير والمدير العام، من دون امكان التلاعب او التعديل. كما سيدمج لاحقا الذكاء الاصطناعي لكشف المخالفات والتلاعب في المؤسسات. كذلك نعمل مع شركة متخصصة لتحسين برنامج معاملات الوزارة الالكتروني، ومن المتوقع ان يلمس المواطنون الفارق خلال اشهر قليلة. الهدف من الرقمنة ايضا تقليل الاحتكاك المباشر بين المفتشين واصحاب المؤسسات، وتاليا الحد من أي ممارسات غير قانونية.

■ في ظل ضعف التمويل الذي اشير اليه في بعض التقارير، كيف تخطط الوزارة لضمان استدامة هذه الإصلاحات، وماذا عن مخصصات المفتشين؟

□ تمت زيادة مخصصاتهم مع بدل النقل بالتعاون مع وزير المال، لذا نعمل على رفع المساعدات التي تقدم لهم لكي يشعروا بأنهم ينالون حقوقهم كاملة.

■ في مؤتمر السياسات التابع لـ"الاتحاد من اجل المتوسط" طرحت استراتيجية ثلاثية لمستقبل التشغيل والتدريب، ما هي الاهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية؟ وكيف ترون تأثيرها على سوق العمل اللبناني خلال السنوات المقبلة؟

□ الهدف هو خلق فرص عمل للبنانيين، فالبطالة بلغت مستويات خطيرة تصل في بعض المناطق الى 35%. وقد اتضح ان المشكلة ليست في ان اللبناني لا يريد العمل، بل لأن الاجور في العديد من القطاعات كانت زهيدة وغير عادلة، مما اضطر المؤسسات الى التوجه نحو العمال الاجانب. كذلك سنشدد على مكافحة العمالة الاجنبية غير الشرعية، لكن في المقابل على اللبنانيين عدم الاعتماد على المساعدات الخارجية التي جعلت البعض يفضل الجلوس بلا عمل في مقابل 200 دولار، بدل البدء براتب متواضع يمكن ان يتحسن مع الوقت.

■ طالبت منظمة العمل الدولية بدعم لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المتضررة، ودعم العمال الذين فقدوا مصدر دخلهم، ما هي خطة الوزارة للمرحلة الاولى من هذا الدعم؟

□ فيما يخص تأهيل المؤسسات، نعتبر ذلك جزءا من خطة اعادة الاعمار، وهو بند اساسي ضمن هذه الخطة. الامر يحتاج الى توفير الاموال، لكن ويا للأسف، الدولة لا تمتلك الامكانات المالية الكافية لتقديم مساعدات مباشرة وسريعة. لرغم ذلك، فان تأمين التمويل اللازم لدعم هذه المؤسسات مدرج في برنامج اعادة الاعمار بهدف مساعدتها على النهوض مجددا، كي يتمكن المواطن من العودة الى ارضه والى عمله، والشروع في اعادة بناء ما تهدم.

■ هل سيحصل العامل على حقه؟ وهل تعملون على هذا الملف؟

□ بالتأكيد. ضمن مشروع اعادة الاعمار، هناك بند خاص بإعادة بناء المؤسسات التشغيلية، بما يتيح للعمال العودة الى وظائفهم.

■ هل المساعدات ستكون مستدامة ام انها عينية فقط في هذه المرحلة؟

□ في المرحلة الاولى ستكون المساعدات عينية، لدعم اعادة اعمار المؤسسات وتمكينها من استعادة قدرتها التشغيلية.

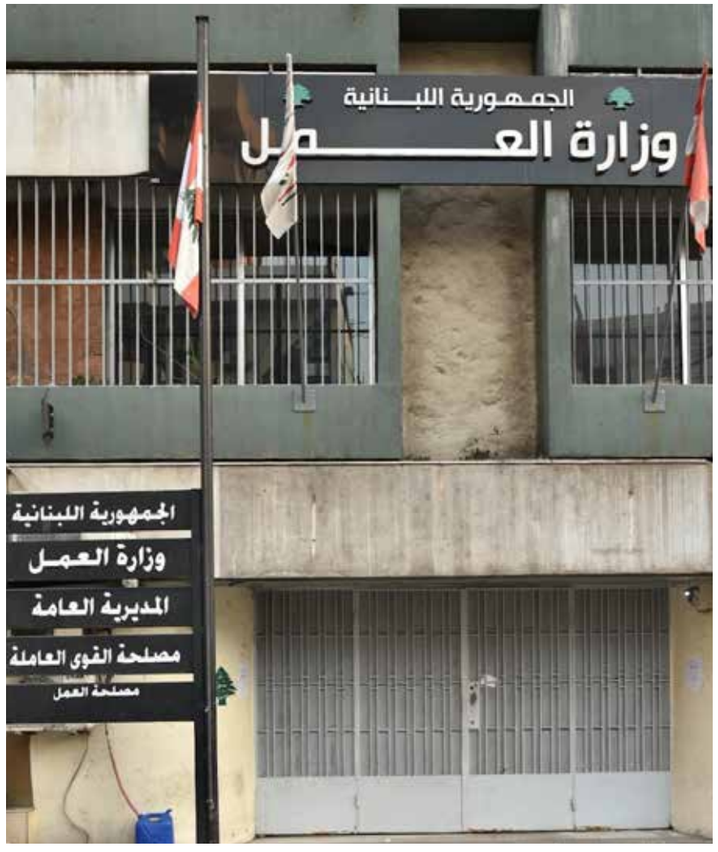

تسهيل الاجراءات للعامل الاجنبي ضمن اطار قانوني منضبط

■ كيف تنسق وزارة العمل مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان حقوق العمال، في ظل الازمة الاقتصادية وخصوصا فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة؟

□ علاقتنا مع صندوق الضمان قائمة على تشاور وتنسيق دائمين. لقد عملنا مع الصندوق على تعزيز الحماية الاجتماعية والصحية، حيث عاد الضمان ليغطي جزءا كبيرا من الفاتورة الصحية، مما يخفف العبء عن العامل اللبناني. اما بالنسبة الى التقاعد، فالضمان يجري التقاعد للمستفيدين الحاليين بشكل طبيعي، لكن المشكلة تكمن في الذين تقاعدوا في الفترات السابقة او مؤخرا، اذ يحصلون على مبالغ منخفضة نتيجة انهيار قيمة الليرة اللبنانية. هناك اختلاف في وجهات النظر بين اصحاب العمل والضمان ووزارة العمل حول كيفية تصحيح هذه التعويضات، لكننا نعمل للوصول الى صيغة تحقق العدالة للعامل ليحصل على حقه الكامل، وفي الوقت نفسه تضمن للضمان القدرة على الاستمرار، وتخفف الضغط عن المؤسسات لكي تتمكن من متابعة عملها. ثمة نقاشات عدة تجري حاليا، ونأمل في التوصل الى حل قريبا.

■ ما هي رؤيتكم لمستقبل سوق العمل الوطني بعد الازمة، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية وجذب الاستثمارات؟

□ هدف الوزارة الاول حاليا خلق فرص عمل جديدة. نحن نثمن دور الجهات الاجتماعية التي تساعد لبنان في بعض القطاعات، لكن الاولوية الاساسية تكمن في توفير فرص العمل للمواطنين. لهذا نتواصل مع مختلف القطاعات، وقد شاركنا مؤخرا في المؤتمر الصناعي، وتم الاعلان فيه انه خلال السنوات الاربع المقبلة يجب تأمين 100 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص. تحقيق ذلك يتطلب تعاونا شاملا، ويحتاج الى استقرار امني واقتصادي واجتماعي. ورغم توافر الضمانة الامنية، ما زلنا في حاجة الى الوصول الى استقرار اقتصادي. مع ذلك، نواصل خطتنا مهما تكن الظروف، ولن تثنينا الاعتداءات الاسرائيلية عن المتابعة. خلال جولتنا الاخيرة، دعونا المستثمرين الى المجيء الى لبنان والاستثمار فيه، لأننا نؤمن بأن لحظة تحقيق الاستقرار الامني ستكون بداية نهوض اقتصادي كبير، مما يجعل لبنان فرصة استثمارية قادرة على تحقيق نمو سريع، واقتصاد اكثر ثباتا، واعادة ادراج لبنان في الخارطة الاقتصادية العالمية.

ع. ش